الإجابة النموذجية للرقابة العادية للسداسي الأول في مقياس محاسبة عمومية وحسابات الدولة

السؤال 01: الإجابة بـ: صحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ : **03 نقاط**

01	القاعدة العامة في المحاسبة العمومية لإعداد قانون المالية هي أن تقوم الدولة بتقدير نفقاتها العامة أولا ثم تقوم بتقدير إيراداتها.	صحيح
02	تختلف عملية تنفيذ الإيرادات عن عملية تنفيذ النفقات، ذلك أن السلطة التنفيذية تكون مجبرة على تحصيل الإيرادات المسجلة بأكملها، في حين أنها غير مجبرة على صرف جميع النفقات المسجلة.	صحيح
03	من بين مبادئ الميزانية العامة، **مبدأ (قاعدة) الشمولية**: يقصد به أن كل الإيرادات والنفقات العامة لا بد أن تدرج في وثيقة واحدة هي الميزانية العامة للدولة.	خطأ

مبدأ (قاعدة) الوحدة

السؤال 02: هل يحق للآمرين بالصرف الرئيسيين تفويض صلاحياتهم؟ إذا كان نعم، – ما هي الشروط الخاصة بتفويض الصلاحيات؟ **03 نقاط**

الجواب:

نعم لكل آمر بالصرف الحق في تفويض صلاحياته في حدود اختصاصاته وتحت مسؤولياته.

الشروط الخاصة بتفويض الصلاحيات:

1. أن يكون آمر بالصرف.
2. أن يكون التفويض في حدود اختصاص الآمر بالصرف.
3. أن يكون تفويض الإمضاء لصالح موظف مرسم، وهذا التفويض شخصي يزول بمجرد انتهاء مهام أحد طرفيه.
4. أن يكون الموظف المفوض له موضوع تحت السلطة الإدارية المباشرة للآمر بالصرف.

السؤال 03: إن مبدأ التنافي بين مهام الآمر بالصرف والمحاسب العمومي يُسهل الدور الرقابي "لمجلس المحاسبة" على تنفيذ الميزانية العمومية، **كيف ذلك؟** **03 نقاط**

الجواب:

إن مبدأ التنافي بين مهام الآمر بالصرف والمحاسب العمومي يسهل الدور الرقابي "لمجلس المحاسبة" على تنفيذ الميزانية العمومية وهذا من خلال **مقارنة الحساب الإداري** الذي يقوم بإعداده الآمر بالصرف مع **حساب التسيير** الذي يقوم بإعداده المحاسب العمومي، حيث يفترض أن يكونا **متطابقين بشكل تام**.

السؤال 04: إن القانون 90 – 21 المؤرخ في 15 أوت 1990 يكلف الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين بتنفيذ الميزانية.

– تتم عمليات تنفيذ النفقات لدى الآمر بالصرف عبر مراحل. **أذكر هذه المراحل (مع الشرح)؟** **05 نقاط**

الجواب: تتم عمليات تنفيذ النفقات لدى الآمر بالصرف عبر ثلاث مراحل:

1. **مرحلة الالتزام:**

تعد مرحلة الالتزام المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ النفقات العمومية، وحسب المادة 19 من القانون رقم 90–21 فيعرف الالتزام بالنفقة على أنه: " العمل الذي يترتب عنه إنشاء الدين"، أي أن الالتزام بالنفقة ينتج عن عمل يترتب عليه تحمل الميزانية لنفقة عمومية، ويعد الآمر بالصرف ملزما بعدم تجاوز تراخيص، وباحترام آراء وتأشيرات هياكل الرقابة التي نصت عليها التشريعات.

2. **مرحلة التصفية:**

يقصد بعملية التصفية ضبط المقدار النهائي المستحق على إدارة ما بموجب الالتزام بالنفقة، وتتم هذه العملية على أساس وثائق الإثبات التي تقرر وجود دين قائم الذات بذمة الهيئة العمومية وأن ذلك الدين يمكن المطالبة بتسديده أي أنه لم يسقط الحق فيه، أو بتعبير المادة 20 من القانون رقم 90–21 " تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية".

3. **مرحلة الأمر بالدفع:**

يعتبر الأمر بدفع النفقة آخر المراحل الإدارية لعملية تنفيذ النفقات العمومية، وقد نصت المادة 21 من القانون رقم 90–21 عليه: " يعد الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات الإجراء الذي يتم بموجبه دفع النفقات العمومية"، أي أن الآمر بالصرف يقوم في الأخير بإصدار الوثيقة التي يأذن بموجبها للمحاسب العمومي بتأدية النفقة وهي الأمر بالصرف وذلك على ضوء ما تم من إثبات لمبلغها، ويرفق بوثائق الإثبات التي تسمح للمحاسب العمومي من ممارسة مراقبته الخاصة.

السؤال 05: لعل أهم ما يميز المحاسبة العمومية عن المحاسبة المالية هو إنفرادها بمبدأ التنافي بين مهام الآمر بالصرف والمحاسب العمومي.

– **ما هي أهمية هذا المبدأ؟** **03 نقاط**

الجواب: أهمية المبدأ:

- فرض رقابة صارمة على تنفيذ الميزانية.
- الفصل بين السلطات.
- نظام قانوني لتقييم المهام وحسن سير الإدارة.
- منع ازدواجية الوظيفة.
- طبيعة المراقبة التي يجريها المحاسب العمومي على الآمر بالصرف.

السؤال 06: الرقابة هي المرحلة الأخيرة المتعلقة بدورة الميزانية العامة للدولة، فبعد الإعداد، الإقرار، التنفيذ تأتي الرقابة على التنفيذ كمرحلة نهائية. ونجد أن الرقابة لها عدة مبررات أهمها **المبرر السياسي والمبرر المالي.** **03 نقاط**

← **اشرح المبرر السياسي للرقابة على تنفيذ النفقات العمومية؟**

الجواب:

المبرر السياسي: هو التدقيق في مدى احترام إرادة البرلمان من طرف السلطة التنفيذية لمنع هذه الأخيرة من تجاوز صلاحياتها (تجاوز سقف الاعتمادات، تحصيل الإيرادات).

وعليه فإن الميزانية العامة للدولة عبارة عن وثيقة برلمانية وبالتالي يجب ضمان تطبيقها بطريقة تتماشى مع إرادة البرلمان الذي يعبر عن إرادة الشعب وذلك من خلال:

– التأكد من أن تنفيذ النفقات لم يتجاوز الاعتمادات المرخص بها.

– التأكد من التحصيل الفعلي للإيرادات.